



الخطة الوطنية الأردنية
لتفعيل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2250 حول
الشباب والسلام والأمن
(2025-2027)

الرؤية:

مجتمع أردني يركز على دور ريادي للشباب في تحقيق السلام والأمن والتنمية الشاملة والمستدامة، من خلال المشاركة الفاعلة وتعزيز قيم التسامح والتعايش والإبتكار والإبداع في شتى مناحي الحياة



"فلتكن إنسانيتنا المشتركة والقيم التي تجمعنا دليلاً يرشدنا في مسيرتنا نحو المستقبل
المجهول، ونبراساً يبقينا على الطريق إلى السلام والأمل الذي يحققه السلام"
من كلمة جلالة الملك عبدالله الثاني خلال حفل تسليم جائزة "الطريق إلى السلام" - نيويورك



"أعلن لكم أن بلدي، الأردن، سيسعى للعمل من خلال عضويته في مجلس الأمن على إقرار أجندة حول الشباب والأمن والسلام، من قبل المجلس، لكي نضمن دور الشباب في الأمن وصناعة السلام المستدام، وبالشراكة مع الشباب والشابات وليس بإشراكهم. فهكذا نشأنا في الأردن بمشاركة كل من فيه، نساء ورجالا. بنينا حصنا منيعاً بسواعد الشباب وبصيرة الآباء"

من خطاب صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد في الجلسة الافتتاحية لأعمال المنتدى العالمي للشباب والسلام والأمن

فهرس المحتويات

6	(1) فهرس المصطلحات.....
8	(2) المقدمة.....
9	(3) أهداف الخطة الوطنية الأردنية.....
9	(4) منهجية إعداد الخطة الوطنية الأردنية.....
9	(4.1) تحليل الوضع الراهن والإطار النظري.....
10	(4.2) استبيان استطلاع الرأي.....
10	(4.3) نتائج دراسة الوضع الراهن.....
12	(5) عوامل النجاح.....
12	(5.1) تعزيز الشمولية.....
12	(5.2) المساواة بين الجنسين.....
13	(5.3) المشاركة المجتمعية على المستوى المحلي.....
14	(5.4) الالتزام بالمبادئ التوجيهية.....
14	(5.5) البناء على القيم الوطنية.....
14	(5.6) التمويل وإدارة الموارد.....
14	(5.6.1) الصندوق الائتماني متعدد المانحين لتنفيذ الخطة الوطنية الأردنية للشباب والسلام والأمن.....
15	(5.7) النظرة المستقبلية للبرنامج الوطني الأردني للعمل من أجل الشباب والسلام والأمن.....
16	(6) هيكل الحوكمة وإطار تنفيذ الخطة الوطنية الأردنية لتفعيل قرار 2250 الشباب والسلام والأمن.....
16	(6.1) وزارة الشباب.....
16	(6.2) ائتلاف الشباب 2250.....
17	(6.3) صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).....
17	(6.4) اللجنة التوجيهية لتنفيذ الخطة الوطنية الأردنية لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 2250 حول الشباب والسلام والأمن.....

- 17.....(6.5) أصحاب العلاقة
- 18.....(7) إطار التنفيذ
- 19.....(7.1) إطار المتابعة والتقييم والموازنة
- 19.....(7.1.1) تطوير مؤشر مبتكر لدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2250 في الأردن
- 20.....(7.2) التوافق مع الالتزامات والاستراتيجيات الوطنية والدولية
- 21.....(8) الأولويات والأهداف الاستراتيجية
- 21.....(8.1) الأولوية الأولى: المشاركة المجتمعية
- 22.....(8.2) الأولوية الثانية: الحماية
- 23.....(8.3) الأولوية الثالثة: الوقاية
- 24.....(8.4) الأولوية الرابعة: الشراكات القطاعية
- 24.....(8.5) الأولوية الخامسة: تعزيز إدماج الشباب

(1) فهرس المصطلحات

المصطلح	التعريف
الأمن الإنساني:	إعادة تصوُّر لمفهوم الأمن بالتركيز على الفرد عوضًا عن الدولة، وهو أداة تحليلية تهدف إلى معالجة التهديدات المختلفة لأمن الأفراد بما فيها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أو المرتبطة بالأمن الغذائي أو الصحي أو البيئي أو الاجتماعي أو الشخصي. ويوسع هذا التصور مفهوم "عدم الأمان" الذي غالبًا ما يقتصر على البُعد العسكري التقليدي ليشمل جوانب تتمحور حول الإنسان وبشكل متعدد الأبعاد ومترايط وذو امتداد عالمي. وتبعًا لذلك، فإن المبادرات السياسية ضمن إطار الأمن الإنساني تعطي الأولوية لرفاه الأفراد وليس للتدابير الأمنية التي تركز على الدولة.
منظومة رعاية الطفولة:	مجموعة من الخدمات والإجراءات التي تهدف إلى ضمان حماية الأطفال وسلامتهم ورفاههم بالإضافة إلى حماية حقوقهم وتوفير الفرص لهم للنمو في بيئة آمنة وداعمة، وتشمل المنظومة توفير الدعم للأسر لمساعدتها في رعاية أطفالها بشكل صحيح، والتدخل لحماية الأطفال من أي شكل من أشكال سوء المعاملة أو الإهمال. ويتم تنظيم هذه الخدمات من قبل الجهات الحكومية المختصة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، لضمان توفير بيئة آمنة ومستقرة للأطفال المحتاجين، من خلال تدابير وإجراءات من بينها التبني والرعاية الأسرية البديلة والتوجيه الاجتماعي.
نظام العدالة الجنائية للأحداث:	نظام يركز على حماية القُصَّر (دون سن 18 عامًا) الذين يواجهون مشاكل قانونية، وعلى إعادة تأهيلهم وإدماجهم. يعمل النظام الذي يحكمه قانون الأحداث رقم (32) لسنة 2014، من خلال محاكم أحداث متخصصة، ويتضمن برامج تحويلية لتجنب الإجراءات القضائية الرسمية. وتُعطى الأولوية في هذا النظام لحقوق الأحداث، بما في ذلك: ضمان التمثيل القانوني، والحق في الخصوصية، وحماية الكرامة الإنسانية، مع استخدام الاحتجاز كخيار أخير. وتوفّر دور تربية وتأهيل الأحداث التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية برامج التعليم والتدريب المهني لمساعدة الأحداث في إعادة الاندماج بالمجتمع.
فاقدو السند الأسري:	الأفراد، وخاصة الأطفال، الذين لا يمتلكون أسرة ترعاهم وتقدم لهم الدعم الاجتماعي والعاطفي والمادي اللازم وهم إما أيتام فقدوا والديهم، أو مجهولو نسب، أو أطفال تُركوا أو تخلّت عنهم أسرهم لأسباب مختلفة. يتم توفير الرعاية والحماية لفاقدي السند الأسري من خلال المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، لضمان حصولهم على الاحتياجات

الأساسية، مثل: التعليم، والرعاية الصحية، والسكن، بالإضافة إلى الدعم النفسي والاجتماعي لتمكينهم من النمو في بيئة آمنة ومستقرة.

المناصرة:

العملية التي يتم فيها دعم أو تعزيز قضية أو سياسة أو حقوق أو مصالح لأفراد أو مجموعات، وتتضمن هذه العملية رفع الوعي، والتأثير على الرأي العام، والتواصل مع صانعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين لتحقيق تغييرات اجتماعية أو سياسية أو قانونية. يتم توجيه الدعوات للمناصرة من قبل فرد أو منظمة أو مجموعة (أو أكثر) سعيًا إلى تحقيق تغيير إيجابي، أو لمعالجة قضايا معينة في المجتمع.

مراعاة حساسية النزاع:

ممارسة تعنى بتصميم وتنفيذ الأنشطة الإنسانية والتنموية وبناء السلام بطريقة تأخذ بعين الاعتبار السياق المحيط بالنزاع. تتضمن هذه الممارسة فهم عوامل النزاع، وتحليل كيفية تأثير التدخلات على هذه العوامل، وتكييف الإجراءات لتقليل الضرر وتجنب تفاقم التوترات، وذلك لضمان أن الأنشطة تدعم الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام ولا تساهم بشكل غير مقصود في زيادة العنف.

المساهمات المحددة وطنياً:

التزامات تقدمها الدول التي شاركت في اتفاق باريس للمناخ عام 2015، إذ تحدد كل دولة على نحو مستقل أهدافها وإجراءاتها المتعلقة بمكافحة تغير المناخ. تعكس التزامات كل دولة خطة العمل الوطنية لتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة والتكثيف مع تأثيرات التغير المناخي. وتتنوع هذه الالتزامات من دولة لأخرى، وتعتمد على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل دولة. تتضافر خطط العمل الوطنية لتحقيق الهدف العالمي لاتفاقية باريس، الذي يتمثل في الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، ومواصلة الجهود للحد من الزيادة إلى 1.5 درجة مئوية. تقوم الدول بتقديم خططها الوطنية بشكل دوري كل خمس سنوات، وتتم مراجعة الخطط وتحديثها لتكون أكثر طموحًا وملاءمة للتطورات العالمية والمحلية في مجالات البيئة والمناخ.

(2) المقدمة

أولى صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد، إهتماماً خاصاً بالشباب وتعزيز دوره في تحقيق التنمية المستدامة، فقد قاد الجهود الوطنية التي أثمرت عن تبني مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم (2250) حول الشباب والسلام والأمن عام 2015، حيث مثل هذا القرار محطة مهمة في مسيرة السلام والأمن العالميين، نظراً لما يواجهه الأردن من التحديات والقضايا التي ترتبط بالشباب، من أبرزها هجرة العقول، وأفة المخدرات، والتطرف والعنف وغيرها من التحديات التي تواجهها المنطقة العربية بشكل عام.

يمثل الشباب في الفئة العمرية بين 18-29 سنة حوالي 3 ملايين¹ نسمة من إجمالي عدد السكان في الأردن، مما تطلب التركيز على دورهم الحيوي والأساسي في تعزيز السلام والأمن في مجتمعاتهم، فقد كان لسمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني دور بارز على المستوى الدولي في تبني القرار من خلال حشد الدعم الدولي وعقد العديد من اللقاءات مع قادة العالم وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتوضيح أهمية هذا القرار وأثره الإيجابي على الشباب والمجتمعات، كما عمل سمو الأمير على بناء توافق دولي حول القرار من خلال التواصل مع القادة والشباب، مما ساهم في تعزيز مكانة الأردن الدولية كداعم لحقوق الشباب ودورهم في تحقيق السلام والأمن العالمي وتحقيق إنجاز دبلوماسي أدى إلى تبني القرار بالإجماع.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القرار 2250 يؤكد على الدور الفعال للشباب في تعزيز واستدامة السلام والأمن، كما يسلط الضوء على خمسة محاور رئيسة للعمل وهي: المشاركة، الحماية، الوقاية، الشراكات، وفك الارتباط وإعادة الإدماج، وتوفر هذه المحاور إطاراً عاماً لمشاركة الشباب كفاعلين رئيسيين في جهود بناء السلام والأمن. وفي ذات السياق، يتوافق القرار مع مفهوم "الأمن الإنساني" من خلال تركيزه على حماية الشباب من التهديدات كالعنف والفقر، وعلى دعم مشاركتهم الفعالة في بناء السلام ومعالجة الأسباب الجذرية للصراعات.

يلتزم الأردن بإنشاء خطة عمل حول الشباب والسلام والأمن إستجابة لهذا القرار الأممي، بحيث يتم الاستفادة من إمكانات الشباب كمحركات إيجابية للتغيير من خلال تلبية احتياجاتهم وتضمين مساهماتهم في الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق السلام المستدام والأمن الشامل. وعليه، تم إعداد الخطة الوطنية الأردنية لتفعيل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2250 حول الشباب والسلام والأمن (2025-2027) "الخطة"، لتصب هذه الخطة في تحقيق الإطار العام للاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن وتنسجم مع هذا الإطار، إذ يلتزم الأردن - ضمن (22) دولة عربية بهذه المبادرة العالمية - بتنسيق الجهود الوطنية نحو أهداف الاستراتيجية العربية وبناء ثقافة السلام في المنطقة والعالم، وسيعزز هذا النهج من إسهام الأردن في إرساء السلام والأمن في المنطقة، وتعزيزهما في العالم العربي، ومعالجة التحديات المتعلقة بالشباب.

¹<https://dosweb.dos.gov.io/ar/population/population-2/>

(3) أهداف الخطة الوطنية الأردنية

تهدف الخطة إلى تحقيق عدد من النتائج الرئيسية التي تدعم تنفيذ رؤية الاستراتيجية العربية المركزة على تنفيذ أولويات القرار عبر ثلاثة مسارات: الإرادة السياسية والطابع المؤسسي، والمعرفة والقدرات والحلول المعرفية، والتعاون والاتصال والشراكات، وكما يلي:

أولاً: تفعيل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (2250) حول الشباب والسلام والأمن في تطوير الأطر المؤسسية وتعزيز الجاهزية للتعامل بفاعلية مع قضايا الشباب المتعلقة بالسلام والأمن، حيث يشمل هذا الهدف إنشاء وتحسين الأطر التنسيقية لإدارة تنفيذ الخطة ومتابعتها، ما يضمن استدامة وجودة الجهود من جميع الأطراف الحكومية وغير الحكومية على المستويين الوطني والمحلي في المحافظات والبلديات.

ثانياً: تفعيل مشاركة الشباب في عمليات تعزيز وبناء السلام، من خلال مشاركتهم في صناعة القرارات ومتابعة تنفيذها، والأخذ بأرائهم لتحقيق السلام والأمن المستدام والشامل. بما يسهم في إعداد شباب متميز ومبادر في الأردن وفي المنطقة العربية.

ثالثاً: تزويد الشباب بفرص حقيقية لتطوير قدراتهم، مثل: دعم ريادة الأعمال، وتطوير المهارات القيادية، وتعزيز الشمولية، وتلبية الاحتياجات الخاصة بفئات الشباب بمن فيهم ذوي الفرص المحدودة وذوي الإعاقة واللاجئين.

(4) منهجية إعداد الخطة الوطنية الأردنية

(4.1) تحليل الوضع الراهن والإطار النظري

استناداً إلى نتائج تقرير تحليل الوضع الراهن الصادر في شباط 2024، أُجري تحليل شامل بعنوان "المعيقات والفرص أمام مشاركة الشباب الهادفة في الأردن". وباستخدام النظرية المؤسسية² (Grounded Theory)، تم تصنيف البيانات الناتجة عن هذا التحليل إلى سبعة محاور أساسية، وهي: "الأردن الفاعل" مع التركيز على النشاط السياسي والاجتماعي، "الأردن الصالح للعيش" للتعامل مع المخاوف المناخية والبيئية، "الأردن الصحي" مع التركيز على الصحة البدنية والعقلية، "الأردن الآمن والمستقر" مع التركيز على الأمن والسلامة، "الأردن الإبداعي والثقافي" لتعزيز الإبداع والثقافة، "الأردن المرئي" المتعلق بالاتصال والتواصل، "والأردن المنتج" الذي يشمل وظائف المستقبل والرقمنة والابتكار.

وفي هذا السياق، تم تحديد عدد من الأولويات ضمن كل محور من المحاور بناء على آراء وتوجهات الشباب في مرحلتَي جمع المعلومات والتشاور وتم صياغة هذه الأولويات بناء عليها، وتصميم استبيان لاستطلاع رأي الشباب حول المحاور السبعة والأولويات المرتبطة بها، وترتيب الأولويات وعددها (54) أولوية حسب الأهمية موزعة على الأعوام (2025-2027).

²النظرية المجردة أو المؤسسية: منهجية مُنظمة في العلوم الاجتماعية تُستخدم في العديد من الدراسات البحثية. في الستينيات قام عالما الاجتماع بارني جلاسر (Barney Glaser) وأنسيلم شتراوس (Anselm Strauss) بنشر هذه الطريقة التي يتم من خلالها بناء النظريات عن طريق الجمع والتحليل المنهجي للبيانات.

(4.2) استبيان استطلاع الرأي

تم تطوير الاستبيان لجمع آراء عينة ممثلة من الشباب في الأردن ممن تتراوح أعمارهم ما بين (18- 29) عامًا، حول أولوياتهم وتصوراتهم لكيفية تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2250. ضمن منهجية تعتمد على تحديد حجم العينة وصولاً إلى تطبيق معايير الجودة لضمان الحصول على عينة ممثلة وعلمية في هذا الإستطلاع، وبنيت هذه المنهجية على اختيار العينات العشوائية الطبقيّة للتأكد من الحصول على عينة ممثلة جغرافياً وديموغرافياً، حيث تم تقسيم السكان بحسب الجنس (ذكر، أنثى)، وبحسب الإقليم (الشمال، الوسط، الجنوب). تم حوسبة الاستبيان لتمكين الوصول إلى أكبر عدد من المستجيبين، وتم توزيع الاستبيان بمساعدة المجموعة الشبابية المتخصصة في المشاورات الوطنية حول الشباب والسلام والأمن، الممثلة لكافة محافظات المملكة.

تم تدريب المجموعة الشبابية على الاستبيان المشتمل على (54) أولوية، وذلك بهدف تمكين المجموعة من تقديم الدعم للمستجيبين خلال عملية المسح، مما أسهم في تنفيذ المسح وجمع البيانات خلال فترة وجيزة (13-23 تموز 2024)، وبلغ حجم العينة 3152 مستجيباً.

(4.3) نتائج دراسة الوضع الراهن

أظهرت النتائج الانخراط الواسع للشباب في الأنشطة المدنية والسياسية في الأردن على الرغم من وجود بعض التحديات التي من الممكن أن تعيق مشاركتهم السياسية، ومن أبرزها انعدام الثقة في المؤسسات الحكومية والأحزاب على حد سواء. كما أظهرت النتائج أهمية شبكة الانترنت كوسيلة للمشاركة والتعبير من قبل الشباب، مما لا ينفي أهمية المؤسسات المجتمعية المحلية غير الرسمية مثل النوادي الثقافية والمضافات العشائرية وغيرها على قرارات الشباب واختياراتهم.

أشارت النتائج إلى تأثير الأحداث الإقليمية والجغرافيا السياسية بصورة عميقة على تشكيل هوية الشباب وإحساسهم بالانتماء الوطني والعربي وتعبيرهم عن انتمائهم، إذ أسهمت القضية الفلسطينية وأزمة اللاجئين السوريين و الوضع الأمني في العراق إلى حد كبير في صياغة مشاعرهم وهويتهم.

وعلى صعيد آخر، فقد زادت الجماعات المتطرفة من مشاعر عدم الأمان بين الشباب- والتي عكست تأثير التحالفات الجيوسياسية مثل علاقة الأردن بالدول المجاورة وبالقوى العالمية- على الآراء السياسية للشباب وتشكيل هوياتهم، وهو ما يؤثر على رؤيتهم لدور السياسة الخارجية الأردنية في المنطقة، كما أظهرت النتائج تقاطع الهويات الثقافية والدينية مع الجغرافيا السياسية، مما يشكل تصوّر الشباب حول أنفسهم ومجتمعاتهم.

أشارت النتائج إلى أهمية وسائل الإعلام المحلية والدولية في تشكيل فهم الشباب للأحداث الإقليمية والجغرافيا السياسية، جنباً إلى جنب مع منصات التواصل الاجتماعي التي توفر مساحات للتعبير عن الرأي والمشاركة في الخطاب السياسي.

وعلى الصعيد المحلي، فقد شهد قطاع التكنولوجيا إزدهارا واضحا، وذلك بفضل التركيز الحكومي على البنية التحتية والابتكار. وفي الجوانب البيئية تركزت المخاوف حول المياه وجودة الهواء وإدارة النفايات، مع إقرار الشباب بمحدودية دورهم في المساهمة بمعالجة التغير المناخي. وأشارت النتائج إلى وجود العديد من التحديات التي تواجه الشباب، منها محدودية وصول الشباب إلى مراكز صنع القرار، وتدني الوعي بآثار وأضرار التغير المناخي، وضعف المشاركة في التخطيط الحضري، والتي تشكل عائقا نحو تحقيق التنمية المستدامة.

كما أشارت النتائج إلى تعامل الأردن مع تحديات في مجالات صحة الشباب وتشغيلهم وأمنهم، فعلى الرغم من التصورات الإيجابية حول الصحة العامة، لاتزال الممارسات والسلوكيات السلبية مثل التدخين والغذاء غير الصحي سائدة بين الشباب. حيث ترتفع معدلات التدخين بين الشباب إلى مستويات تنذر بالخطر، و تتفاقم بينهم مشاكل الصحة النفسية، بما في ذلك اضطرابات الأكل والقلق، نتيجةً لأنماط الحياة غير الصحية وضغوط الدراسة بحسب النتائج. وتشير النتائج كذلك الى أن التحديات الاقتصادية لا تقل أهمية عن التحديات الصحية كارتفاع أعداد الباحثين عن عمل.

وفي مجال الأمن، عبّر الشباب عن ثقتهم في المؤسسات الأمنية بحسب النتائج، إلا أنهم يواجهون تهديدات متنوعة، بما في ذلك التنمر الإلكتروني، والمخدرات، والمخاوف الصحية النفسية، والعنف المبني على النوع الاجتماعي على النساء الشابات تحديداً، مع استمرار القضايا المتعلقة بالعنف الأسري والزواج المبكر، وذلك على الرغم من توافر الأطر القانونية والمبادرات التي تسعى لحماية الأطفال ومكافحة العنف الأسري.

يشارك الشباب بشكل نشط في الفنون والثقافة والإعلام بحسب النتائج، مما يعكس إبداعهم وريادتهم وتأثيرهم الاجتماعي، حيث يجد الشباب مساحات للتعبير عن الذات ومعالجة القضايا المجتمعية وتمكين الفئات المستضعفة من خلال الأنشطة الفنية والثقافية من خلال منصات مثل: فنون الشارع، والمهرجانات، والوسائط الرقمية. وتؤدي الصناعات الثقافية والإبداعية دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية والابتكار مما يوفر فرص عمل ويجذب الاستثمارات. وأشارت النتائج إلى أنه على الرغم من إنخراط الشباب بشكل كبير في وسائل التواصل الاجتماعي، فقد برزت المخاوف حول ارتفاع خطاب الكراهية والعنف عبر الإنترنت، مما يعزز من دور المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي الذين يقدمون مزجاً بين بين القيم والأعراف مع الأساليب الحديثة للتأثير على السلوكيات والمشاركة السياسية.

وأظهرت النتائج مدى إسهام الشباب الأردني بشكل فعال في القطاعات المختلفة وخاصة في مجالات ريادة الأعمال وتطوير الإعلام وتعزيز التكنولوجيا والحفاظ على الثقافة، وبترك بصمة واضحة في المسيرة الوطنية نحو المستقبل.

وعكست النتائج إلترام الأردن بتمكين شبابه من خلال أطر سياسية متقدمة وعمليات شاملة لصنع القرار، حيث ركزت المبادرات الواردة في الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025) على تعزيز مشاركة الشباب في الشؤون العامة. وأهم هذه المبادرات تحويل "المجلس الأعلى للشباب" إلى "وزارة الشباب" في عام 2016 وتبني الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025) تأكيداً على إلترام الأردن بقضايا الشباب بما يتماشى مع مشاركته في شراكة الحكومة المفتوحة، وعلى الرغم من

أن التعديلات الدستورية والقانونية قد حسّنت من تمثيل الشباب، إلا أنها ما تزال تفرض قيودًا على مشاركة الشباب بشكل أوسع.

لقد قدم تحليل الوضع الراهن مرجعية وبيئة مناسبة للمشاورات الشبابية لإعداد الخطة، وتضمنت النتائج مجموعة من التوصيات حول حزمة من الإصلاحات المقترحة، وسياساتٍ شاملة تغطي مجالات موضوعية متنوعة، وخططًا لزيادة مشاركة الشباب وتمكينهم الاقتصادي، سواء من خلال بناء القدرات والمهارات وتحفيز الابتكار، والمشاركة في حملات حشد التأييد والمناصرة البيئية وفي التخطيط الحضري ومجالات النقل، والخدمات الصحية والنفسية والجنسية والإنجابية وتدابير السلامة الرقمية، إيمانًا إن مشاركة الشباب في هذه المجالات لا تعزز التنمية الشخصية لدى الشباب فحسب، بل تقود أيضًا التقدم المجتمعي والابتكار وتجعل المجتمع أكثر أمانًا وصحة وسلامًا.

(5) عوامل النجاح

يعتمد نجاح الخطة على عدد من العوامل الرئيسية بالتوازي مع التركيز على القضايا ذات المواضيع المشتركة التي من شأنها معالجة المعيقات وتعزيز الترابط الاجتماعي بشكل شمولي.

(5.1) تعزيز الشمولية

إنّ جهودَ الأردن الفاعلة لضمان مساهمة الشباب -بغض النظر عن خلفياتهم أو ظروفهم- في مبادرات بناء السلام والاستفادة منها، تعكس التزامه بتعزيز السلم والانسجام المجتمعي. يشمل ذلك معالجة قضايا الوصول للشباب ذوي الإعاقة، وتعزيز الوصول إلى المعلومات، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وضمان إدماج الشباب اجتماعيًا. ويتضمن ذلك أبناء الأردنيين، والشباب ضمن نظام الرعاية الاجتماعية للأطفال، والشباب دون سن 18 عامًا، ونظام العدالة الجنائية للأحداث، والشباب فاقد السند الأسري، وضحايا المخدرات، وغيرهم. ويسعى الأردن إلى تعزيز أطر الحماية الاجتماعية والإدماج المستدام الذي يتيح لكل شاب فرصة المشاركة في جهود السلام والأمن والاستفادة منها من خلال تبني النهج الشمولي.

(5.2) المساواة بين الجنسين

يُعدّ دمج احتياجات وتطلعات الشباب والشابات وإزالة المعيقات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تُضعف دورهم في تعزيز السلام والأمن محورًا أساسيًا في نجاح الخطة. إذ تعطي الخطة الأولوية لإزالة المعيقات المتعلقة بالإدماج الاجتماعي مع ضمان المساواة بين الجنسين في جميع المبادرات. يشمل ذلك معالجة القضايا التي تواجهها الإناث من ضحايا جرائم الكراهية واللاتي لم يُبلّغن عنها لاعتبارات مختلفة، بالإضافة إلى تصميم برامج وسياسات تستوعب بشكل كامل العوامل المتعلقة بالنوع الاجتماعي والعمر، وتعزيز الدور القيادي وخاصة للشابات في تنفيذ أجندة الأمن والسلم. حيث غالبًا ما يتم تصوير الشباب والشابات كضحايا أو جناة دون الاعتراف بأدوارهم البناءة ومساهماتهم في السلم والأمن المجتمعي.

لذلك، فإنه من الضروري معالجة القوالب النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والعمر، خاصة تلك التي تساهم في تهميش الشابات وتقليص أدوارهن في المجتمع، ويتطلب ذلك العمل على زيادة الوعي للاعتراف بالمساهمات الإيجابية للشباب

والشابات، وتشجيع تمثيلهم بشكل متساو وعادل في المجالات المختلفة. وتعتبر هذه الجهود ضرورية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الشباب والشابات على حدّ سواء من تحقيق إمكاناتهم الكاملة بعيداً عن القيود النمطية، مع أهمية توفير أنظمة نقل ميسّرة وآمنة ومتنوعة للشابات لضمان سلامة التنقل وفعاليتها.

(5.3) المشاركة المجتمعية على المستوى المحلي

تعتمد الخطة المشاركة المجتمعية المحلية كمبدأ أساسي في تطلعاتها، إذ تبرز أهمية تظافر جهود الجهات الفاعلة محلياً في تنسيق مبادراتها وبرامجها ومشاريعها بما يوائم الاحتياجات والظروف الخاصة بكل منطقة من مناطق المملكة، وتضمن هذه المنهجية انسجام الجهود مع المتغيرات المحلية لحلول ملائمة للقضايا الخاصة بكل مجتمع.

وبعد عقد عدة مشاورات مع الشباب حول فرص مشاركتهم والمعيقات التي تواجههم، أشارت نتائج دراسة الوضع الراهن الذي أُجري خلال عملية إعداد الخطة عن عدد من المحاور التي يشارك من خلالها الشباب في مجتمعاتهم المحليّة، على النحو التالي:

- "أردن فاعل" في مجال النشاط السياسي والاجتماعي والثقافي، حيث تتطلّب المواءمة المحلية التفاعل العميق مع القضايا الخاصة بكل مجتمع ومنطقة، وحشد الموارد المحلية، بما يُمكن المجتمعات من قيادة التغيير من خلال المشاركة السياسية على مستوى البلديات والمحافظات، والمناصرة وكسب التأييد، والعمل التطوعي، مما يضمن تلبية الأنشطة لاحتياجات المجتمع المحلي وتطلعاته.
- "أردن صالح للعيش" تتضمن المواءمة المحلية في التخطيط الحضري والاستدامة والتعامل مع التحديات البيئية وتحديات النقل الخاصة بكل منطقة، وذلك من خلال مشاركة الشباب في هذه الجهود لبناء مدن شاملة تعكس احتياجات المجتمع المحلي، مع تحسين المساحات العامة ومواجهة تحديات التلوث والتغير المناخي.
- "أردن صحي" في مجال الصحة النفسية والجسدية، وتتضمن المواءمة المحلية لتصميم الخدمات بشكل يراعي احتياجات الشباب في المناطق المختلفة، ويشمل ذلك توفير رعاية صحية ميسّرة ودعم الصحة النفسية وتشجيع النشاط البدني، مما يخلق بيئة داعمة تمكّن الشباب من الازدهار.
- "أردن آمن مطمئن"، من خلال وضع استراتيجيات مخصصة لضمان التعامل السليم على الإنترنت، وتعزيز الأمن الشخصي، بحيث تضمن المقاربات المحلية أن تتماشى تدابير السلامة مع الواقع المحلي وأن تواجه المخاوف الخاصة بكل مجتمع بفعالية.
- "أردن مبدع" من خلال دعم المواءمة المحلية للابتكار والتعبير الفني والثقافي عبر دعم مراكز الإبداع وريادة الأعمال في المناطق المختلفة. هذا النهج يتيح الاحتفاء بالتراث الثقافي وتعزيز الأفكار الجديدة التي تنبع من التقاليد المحلية وتطلعات المجتمع.
- "أردن مرئي" من خلال ضمان أن تعكس المشاركة الإعلامية والتواصل وجهات النظر المتنوعة للمجتمع، حيث أنّ تمكين الشباب من المشاركة في تمثيلهم في الإعلام المحلي يضمن أن تُسمَع أصواتهم، مما يعزز إبراز القضايا المحلية ويتيح سردية أكثر شموليةً وغنى ثقافياً عن الأردن.

- "أردن منتج" في مجالات متقدمة كالذكاء الاصطناعي والروبوتات والصناعات الإبداعية والثقافية والاقتصاد الرقمي، حيث تتطلب الموازنة المحلية بناء منظومات ابتكار تستجيب للاحتياجات المحلية، من خلال تشجيع البحث والتطوير وثقافة ريادة الأعمال على مستوى المناطق، ويمكن للأردن أن يكون رائدًا في النمو المستدام وأن يتميز في تقنيات المستقبل.

(5.4) الالتزام بالمبادئ التوجيهية

تلتزم الخطة بمبادئ توجيهية، كالعدالة وتسوية النزاعات والالتزام بـ"عدم الإضرار" بما يضمن احترام جميع الأفراد ومراعاة اختلافهم، يشمل ذلك دمج الأشخاص ذوي الإعاقة والمساواة بين الجنسين كمتطلبتين أساسيين، والعمل على ضمان عدم ترك أي شخص "خلف الركب".

(5.5) البناء على القيم الوطنية

يُعدّ الارتباط بالقيم الوطنية والأخلاق عنصرًا أساسيًا في نجاح الخطة بما يساهم في بناء الثقة وتعزيز الانتماء والمواطنة الفاعلة لدى الشباب بما يضمن استدامة النتائج الإيجابية وتحقيق تطلعات المجتمع. هذه القيم تُعزز فعالية الخطة وبناء شراكات قوية مع المجتمع بما يساهم في تحقيق أهدافها الأمنية والاجتماعية إلى جانب تعزيز الهوية الوطنية ودعم جهود السلام والاستقرار في المنطقة. إن الارتكاز على القيم كفيلاً باحترام الخطة وتبنيها الواسع من قبل جميع الأطراف المعنية، مما يعزز شرعيتها واستدامتها على المدى الطويل.

(5.6) التمويل وإدارة الموارد

تُعدّ إدارة الموارد بفعالية وتوفير التمويل اللازم من أهم عوامل نجاح الخطة، مع التركيز على تنوع مصادر التمويل لتشمل الحكومة، والقطاع الخاص، والمؤسسات الدولية، والمنظمات غير الحكومية. كما يتطلب النجاح أيضًا وضع آليات فعالة لإدارة هذه الموارد بما يضمن تحقيق أعلى مستويات الكفاءة والشفافية في إدارتها، وتطوير خطط تمويلية شاملة تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الخطة على المدى الطويل وتضمن استدامة الجهود المبذولة، مع تعزيز التنسيق بين الجهات الممولة والمشرفة لضمان توزيع الموارد بما يتماشى مع أولويات الخطة وأهدافها.

(5.6.1) الصندوق الائتماني متعدد المانحين لتنفيذ الخطة الوطنية الأردنية للشباب والسلام والأمن

يُعدّ الصندوق الائتماني متعدد المانحين (YPS MDTF) آلية تمويلية تهدف إلى إدارة وتوجيه الموارد لدعم تنفيذ التزامات الأردن بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2250 والخطة الوطنية التي تم إعدادها لترجمة القرار إلى نتائج ومخرجات ملموسة استنادًا إلى أولويات الشباب. ويوفر هذا الصندوق إطارًا موحدًا ومنسقًا لمساهمات المانحين وتنفيذ البرامج الاستراتيجية المدرجة في الخطة. ويهدف إلى ما يلي:

- توحيد وتنسيق مساهمات المانحين لصالح تنفيذ الخطة الوطنية للشباب والسلام والأمن.

- ضمان إدارة شفافة وفعالة وقائمة على النتائج للموارد المالية.
- تعزيز الملكية الوطنية ودور الشباب القيادي في مجال السلام والأمن.
- تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في المجتمعات كافة.

وتتولى الجهة المديرة للصندوق مهام تتعلق باستلام وإدارة مساهمات المانحين، وصرف الأموال حسب توجيهات اللجنة التوجيهية، وحفظ السجلات المالية وتقديم التقارير، وإجراء عمليات تدقيق مالي وضمان الامتثال المالي. ومن بين الجهات المؤهلة للاستفادة المؤسسات الحكومية المنفذة لأنشطة الخطة الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني الشبابية أو العاملة مع الشباب، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية كشركاء تقنيين

يتضمن الهيكل المالي وأنماط التمويل مساهمات أساسية: أموال تودّع في الصندوق المشترك، ونوافذ موضوعية: تخصيص طوعي حسب محاور الخطة الوطنية السارية، ومساهمات عينية: دعم تقني، انتدابات، أو بنية تحتية. وتحدد مبادئ التخصيص من خلال التوافق مع السياسات الوطنية والأولويات السنوية، وتحقيق الشمولية والمساواة بين الجنسين، والتوازن الجغرافي والديموغرافي، وإجراءات شفافة وتنافسية.

(5.7) النظرة المستقبلية للبرنامج الوطني الأردني للعمل من أجل الشباب والسلام والأمن

تستهدف الخطة تحويل التحديات التي تواجه الشباب إلى فرص حقيقية مع مراعاة التنوع والاختلاف، حيث تركز على الأولويات المتعلقة بالشباب في مجالات عديدة منها التعليم والتشغيل والصحة النفسية والمشاركة المدنية، إضافة إلى تأمين الشباب بفرص تطوّر وتنمية فعلية مثل: دعم ريادة الأعمال، وتطوير المهارات القيادية لديهم، وتعزيز الشمولية، ومعالجة الاحتياجات الخاصة بشرائحهم المختلفة بما فيها ذوي الفرص المحدودة وذوي الإعاقة واللاجئين خاصة في ظل تباين فئات الشباب من حيث التطلعات والحاجات. لذلك، تأتي هذه الخطة الوطنية لمواءمة استراتيجياتها مع هذه الاختلافات عبر تقديم دعم مصمّم خصيصًا ليتواءم مع الخلفيات والأهداف الفردية لكل شاب، ويسهم هذا الإطار في تعزيز كلّ من التطور الشخصي والعمل الجمعي بما يمكن الشباب من تحقيق طموحاتهم مع المساهمة في تقدّم المجتمع.

كما وتشتمل الخطة على إجراء تقييمات دورية وإشراك أصحاب العلاقة للإستجابة لأية متغيرات أو مستجدات، بما في ذلك أخذ آراء الشباب أنفسهم. وهو ما يمهد إلى خلق إطار عمل ديناميكي يستفيد من إمكانات الشباب كمحرك أساسي للسلام والتنمية في الأردن، وتوظيف الابتكار لمواجهة التحديات واستغلال الفرص الجديدة.

(6) هيكل الحوكمة وإطار تنفيذ الخطة الوطنية الأردنية لتفعيل قرار 2250 الشباب

والسلام والأمن

(6.1) وزارة الشباب

تتولى وزارة الشباب توجيه الخطة الوطنية الأردنية للشباب والسلام والأمن (YPS/JONAP) من خلال كمنسق وموجه استراتيجي عبر تفعيل وحدة الشباب والسلام والأمن في الوزارة بالشراكة والدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتترأس الوزارة اللجنة التوجيهية العليا لضمان توافق الخطة مع السياسات الوطنية والاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن ومع الالتزامات الدولية للمملكة في هذا الشأن. كما ينطوي دور الوزارة على حشد الموارد الضرورية وإدارة الشراكات مع أصحاب العلاقة، إضافة إلى رفع تقارير دورية عن التقدم المُحرز لكلٍ من الحكومة والهيئات الدولية.

إنّ بناء قدرات وحدة الشباب والسلام والأمن ضمن وزارة الشباب يشكلّ عنصراً رئيساً في هيكلية الحوكمة لهذه الوحدة، إذ سيكون لهذه الوحدة دور محوريّ في متابعة تنفيذ الخطة، وعقد اللجان التوجيهية والفنية، والتنسيق مع أصحاب المصلحة. كما سيساهم تطوير قدرات الوحدة في ضمان الإشراف الفعّال على الخطة وإدارتها.

(6.2) ائتلاف الشباب 2250

يتضمن هيكل الحوكمة إكمال مهمة الجهة الرقابية المستقلة لائتلاف الشباب 2250، بحيث يقوم على ضمان الشفافية والمساءلة والمشاركة الفعّالة للشباب طوال فترة تنفيذ الخطة، بما يضمن الأخذ بمصالح الشباب كأولوية، وأن تكون مساهماتهم محلّ تقدير في تشكيل الخطة وتحسينها.

يتولى الائتلاف من خلال هذه الخطة مسؤولية الحفاظ على دور الشباب في تنفيذ الخطة، والتأكد من أنهم جزء مهم وفعال تجاه أهدافها. كما ويعمل الائتلاف على تفعيل مبدأ المساءلة في تنفيذ الخطة للتأكد من تلبية الالتزامات التي تم التعمّد بها من قبل كافة أصحاب العلاقة، إضافة إلى توفير منصة للشباب للتعبير عن مخاوفهم ومراقبة تنفيذ الخطة وضمان إدماج وجهات نظرهم في عمليات صنع القرار.

يتكون الائتلاف من ممثلين مُنتخبين من المحافظات والمجموعات الشباب المتنوعة بما يضمن تمثيلاً واسعاً وشمولياً، ويراعى في عملية اختيار أعضاء الائتلاف الشفافية والشمولية بما يتيح مشاركتهم من كافة الفئات والمناطق، ويعقد الائتلاف لقاءات منتظمة لمراجعة التقدّم المحرز ومناقشة القضايا وتنسيق الأنشطة، ويشارك في مشاورات دورية مع الشباب من خلفيات متنوعة لجمع الأفكار والتغذية الراجعة. كما ويعزز الائتلاف حوكمة الخطة بما يضمن للشباب دوراً مهمّاً في تشكيل الخطة ومتابعة تنفيذها، إذ تسهم جهود الائتلاف في توفير إطار أكثر شفافيةً ومساءلةً وتمركز حول الشباب؛ مما يدعم تحقيق أهداف الخطة بنجاح.

(6.3) صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)

يؤدي صندوق الأمم المتحدة للسكان دورًا حيويًا في دعم وزارة الشباب وتعزيز قدرات وحدة الشباب والسلام والأمن في الوزارة عبر تطوير إطار المراقبة والتقييم وتنفيذه. ويتمثل دور الصندوق في تقديم الدعم الفني والتدريب لتعزيز قدرات الوحدة، مما يمكنها من تنفيذ مهامها بفعالية ومتابعة مدى تحقيقها لأهداف الخطة. يشمل ذلك تطوير المهارات الإدارية والفنية اللازمة لإدارة الخطة وتنفيذها. كما يقدم الصندوق المساعدة الفنية لتطوير وتنفيذ إطار شامل للمتابعة والتقييم، إذ يهدف إلى قياس التقدم المحرز وضمان تحقيق أهداف الخطة بالشكل المطلوب.

إضافة إلى ذلك، يدعم الصندوق وزارة الشباب في تنفيذ الخطة من خلال تقديم الخبرة الفنية والمشورة العملية، بما يعزز من تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بمشاركة الشباب في السلام والأمن. ويسعى الصندوق أيضًا إلى تعزيز التنسيق بين الجهات المانحة والشركاء المنفذين لضمان توجيه الموارد بفعالية نحو تحقيق الأهداف المشتركة وتعزيز التكامل بين الجهود المختلفة. وفي إطار تمكين الشباب، يعمل الصندوق مع الوزارة على تصميم وتنفيذ برامج تدريبية تستهدف بناء قدرات ائتلاف الشباب 2250 وتمكينه من المشاركة الفعالة في متابعة تنفيذ الخطة.

كما يحرص الصندوق على تقديم الدعم الفني لوزارة الشباب حول حماية الشباب والشابات من العنف القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز الوعي المجتمعي حول هذه القضايا. بالإضافة إلى ذلك، يدعم الصندوق مبادرات الوزارة التي تشجع على الحوار بين الأجيال وتعزيز التفاهم بين فئات المجتمع المختلفة وأصحاب المصلحة، مما يساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي.

(6.4) اللجنة التوجيهية لتنفيذ الخطة الوطنية الأردنية لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 2250 حول الشباب

والسلام والأمن

ترأس وزارة الشباب اللجنة التوجيهية للخطة الوطنية الأردنية لتفعيل قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2250 حول الشباب والسلام والأمن، والتي تضم ممثلين من الوزارات المعنية وائتلاف الشباب والمجتمع المدني والقطاع الخاص وصندوق الأمم المتحدة للسكان بالإضافة إلى ممثلين عن المؤسسات والشبكات الشبابية.

تعنى هذه اللجنة بتوفير الإشراف الاستراتيجي والتنسيق بين الجهات المختلفة، كما تضم مسؤولياتها مراجعة واعتماد خطة العمل السنوية، وتقديم التوجيه فيما يتعلق بالسياسات والقضايا الاستراتيجية، وضمان توافق الخطة مع الاستراتيجيات الوطنية الأخرى، ومعالجة التحديات المتعلقة بالتنفيذ.

(6.5) أصحاب العلاقة

في إطار تنفيذ الخطة الوطنية الأردنية لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 2250 حول الشباب والسلام والأمن، يتم التركيز على إدارة الشراكات وتحليل أصحاب المصلحة ضمن رؤية شاملة حول المؤسسات والجهات الفاعلة التي تؤدي دورًا أساسيًا في تنفيذ أجندة 2250 على المستويين الوطني والمحلي والمحددون في هذه الخطة.

حللت الخطة أصحاب المصلحة مع تحديد وتصنيف الجهات الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة، ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الشبابية، والائتلاف الشبابي، بما يمكن من فهم دور كل جهة وما تقدمه من مساهمات لتحقيق أهداف الخطة.

تشمل الجهات الحكومية الرئيسية التي تؤدي دورًا محوريًا في تنفيذ سياسات الشباب والسلام والأمن: وزارة الشباب، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، وزارة الثقافة، وزارة العمل، وزارة الصحة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، وزارة العدل، وزارة الإدارة المحلية، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، ووزارة الداخلية، وزارة الاتصال الحكومي، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، وزارة السياحة والآثار، وزارة التربية والتعليم، ووزارة التنمية الاجتماعية، وزارة المياه والري، وزارة الزراعة، إضافة إلى القوات المسلحة الأردنية، ومديرية الأمن العام، وأمانة عمان الكبرى، والمركز الوطني لحقوق الإنسان، ومعهد الإعلام الأردني، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجنة الوطنية لشؤون المرأة، والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ورئاسة الوزراء.

وتتمن الخطة دور الجهات المانحة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة، مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وغيرها من المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية التي تقدم الدعم الفني والمالي لتحقيق أهداف الخطة. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد الخطة الوطنية على ضرورة تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني المحلية التي تعمل على قضايا الشباب والسلام والأمن، وكيفية تطوير سبل التعاون بين المجتمع المدني والجهات الحكومية. وتُشيد الخطة بدور المؤسسات والشبكات الشبابية في تنفيذ الخطة ومتابعتها، وتؤكد أهمية تعزيز المشاركة الفعالة لهذه الجهات في العمليات والمشاريع المتعلقة بالسلام والأمن، وضرورة رصد وتوثيق الجهود البناءة خلال فترة التنفيذ.

(7) إطار التنفيذ

يشتمل إطار التنفيذ على إجراءات واضحة ومتسقة، إذ تتولى وزارة الشباب مسؤولية تحقيق أهداف، والتأكد من وجود إطار للمتابعة والتقييم لمتابعة وقياس التقدم المحرز بشكل دوري، ورصد التحديات، ووضع الخطط اللازمة لمواجهة هذه التحديات واتخاذ التدابير الملائمة لذلك.

يخدم وجود هيكلية الحوكمة التعاون بين الجهات الحكومية وائتلاف الشباب وأصحاب العلاقة بشكل فاعل، لضمان فعالية الخطة ومرونتها وقدرتها على الاستجابة للاحتياجات والفرص المستجدة، كما يتضمن الإطار التنفيذي مسؤوليات أصحاب العلاقة، وأدوارهم المختلفة، سواء من خلال إعداد الدراسات والأدلة أو توثيق التجارب والدروس المستفادة الناتجة عن كافة الجهود المشتركة، بهدف تحسين التنفيذ المستقبلي وتوجيه السياسات بصورة أكثر فعالية.

وضمن الإطار التنفيذي للخطة الوطنية، تتولى الجهات الحكومية -بحسب مهامها- مسؤوليات تنفيذ إجراءات محددة من خلال إدماج أولويات الخطة في خطط هذه الجهات وبرامجها القطاعية، وتخصيص الميزانيات والموارد لضمان فعالية التنفيذ، وتقديم تقارير عن التقدم المحرز والتحديات التي تواجهها إلى اللجنة التوجيهية العليا، من شأن هذا التنسيق أن يضمن إدراج أهداف الخطة في الاستراتيجيات الحكومية الأوسع ومتابعة التقدم باستمرار.

يؤدي المجتمع المدني دورًا حاسمًا في تنفيذ هذه الخطة، ويتم تصميم برامج تتماشى مع الخطة لتنفيذ مبادرات مجتمعية من خلال شراكته مع الجهات الحكومية واتلاف الشباب. وللقطاع الخاص دور هام في دعم الخطة على كافة الصعد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، فضلاً عن مبادراته في المسؤولية المجتمعية للشركات. ويوفر القطاع الخاص التمويل والموارد للمشاركة التي يقودها الشباب، ويتعاون مع الحكومة والمجتمع المدني في بعض المبادرات، ويعزز تشغيل الشباب وزيادة الأعمال، من خلال هذه المساهمات، ويساعد القطاع الخاص في دفع التنمية المستدامة وخلق فرص للشباب.

(7.1) إطار المتابعة والتقييم والموازنة

لقد تم تصميم إطار المتابعة والتقييم للخطة بصيغةٍ تضمن الإشراف الفعال وتفعيل المساءلة والتطوير المستمر. تتولى وحدة الشباب والسلام والأمن في وزارة الشباب بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي الإشراف على هذا الملف. وسيشمل هذا الإطار إنشاء مؤشر أو وسم (هاشتاغ) خاص لهذه الخطة يُستوحى من مؤشر النوع الاجتماعي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لتتبع التقدم وتقييمه بطريقة منظمة وشفافة.

إضافة إلى ذلك، حُدِّدَت التكلفة الاسترشادية لتنفيذ الخطة بما يتماشى مع إطار المتابعة والتقييم. بحيث يُستخدم هذا الإطار لتقييم التكلفة المتوقعة لكل نشاط أو مشروع مرتبط بالخطة، مما يضمن توجيه الموارد الحكومية والموارد المقدمة من القطاع الخاص والجهات المانحة بشكل فعال وفقاً للأولويات المحددة. وتساهم هذه المنهجية في تحقيق شفافية أكبر في تخصيص الميزانية وضمان استخدام الموارد بأفضل طريقة ممكنة لتحقيق الأهداف المرجوة.

(7.1.1) تطوير مؤشر مبتكر لدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2250 في الأردن

إنسجاماً مع النهج المتبع في مؤشر المساواة بين الجنسين للجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD-DAC) والذي يُستخدم لتتبع المشاريع التي تساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين، يوصى بأن يطور الأردن مؤشر أو وسم (YPS) (الشباب والسلام والأمن) تلبية للحاجة لتعزيز وتتبع تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2250 حول الشباب والسلام والأمن.

(7.1.1.1) اعتماد مؤشر أو وسم YPS (الشباب والسلام والأمن)

يهدف هذا المؤشر أو الوسم (هاشتاغ YPS) إلى أن يكون أداة فعالة لتصنيف المشاريع والمبادرات وتقييمها بناءً على مدى توافقها مع أهداف قرار مجلس الأمن رقم 2250 حول الشباب والسلام والأمن. سيتم استخدام هذا المؤشر أو الوسم في تمكين الأردن

من المتابعة المنهجية للأنشطة الكفيلة بتنفيذ الخطة الوطنية الأردنية لتفعيل القرار (YPS JONAP) وضمان مساهمة المشاريع التي تُنفَّذ تحت مظلة هذا القرار في تحقيق الأهداف المحددة بشكل فعّال. سيُشمل المؤشر أو الوسم YPS على المعايير التالية:

- التوافق: يقوم المؤشر أو الوسم بتقييم المشاريع وفقاً لتوافقها مع أهداف الخطة، مع التركيز على إدماج الشباب في عمليات السلام وبناء الأمن. وسيُساعد هذا المعيار على تحديد المشاريع التي تؤدي دوراً محورياً في تحقيق الاستراتيجيات الوطنية والدولية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن.
- قياس الأثر: سيوفر المؤشر أو الوسم آلية لقياس أثر التدخلات والمشاريع على مشاركة الشباب في المجتمع، وكيفية إسهام هذه المشاريع في تغيير السياسات وتحقيق نتائج ملموسة على الأرض. سيُساعد ذلك في تحديد مدى فعالية المشاريع وقدرتها على تحقيق الأهداف المنشودة.
- إعداد التقارير: ستضمن هذه المعايير وجود إطار عمل متكامل لجمع البيانات وإعداد التقارير بشكل متناسق وشفاف. سيُساعد ذلك في توثيق التقدم المحرز وتقديم صورة واضحة للمجتمع الدولي حول مدى التزام الأردن بتنفيذ القرار رقم 2250.

(7.1.1.2) فوائد استخدام مؤشر أو وسم YPS

يعدّ مؤشر أو وسم YPS أداةً قيّمة لتحسين الرؤية الشاملة لأنشطة تنفيذ القرار رقم 2250. وسيُساعد هذا المؤشر أو الوسم في تحديد المشاريع ذات الأثر الكبير؛ مما يساهم في تحسين توزيع الموارد وزيادة فعالية الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في الأردن. بالإضافة إلى ذلك، سيُساعد استخدام مؤشر أو وسم YPS في تعزيز الشفافية والمساءلة، إذ سيكون بالإمكان تتبّع تقدم المشاريع وتقييم مدى تحقيقها للأهداف المحددة.

وبشكل عام، يمكن لمؤشر أو وسم YPS أن يكون أداة قوية لدعم جهود الأردن في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2250، وتوفير إطار عمل موثوق لقياس وتحليل تأثير المبادرات التي تستهدف الشباب والسلام والأمن. وسيُساهم هذا الحل المبتكر في تعزيز دور المملكة الأردنية الهاشمية كدولة رائدة في مجال تفعيل القرار وتطوير آليات فعالة لضمان تحقيق أهدافه.

(7.2) التوافق مع الالتزامات والاستراتيجيات الوطنية والدولية

تتوافق الخطة الوطنية الأردنية لتفعيل القرار رقم 2250 مع الرؤى والاستراتيجيات والخطط الوطنية الأخرى، مما يضمن جهوداً منسجمةً ومتكاملة عبر القطاعات المختلفة. كما تتكامل هذه الخطة مع الخطة الوطنية الأردنية لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325 حول المرأة والسلام والأمن (WPS JONAP)، إذ تعزز النهج المستجيب للنوع الاجتماعي وتدعم المشاركة الفعالة للنساء في عمليات السلام والأمن. بالإضافة إلى ذلك، تتوافق الخطة مع قراري مجلس الأمن رقم 2419 ورقم 2535 اللذين يؤكدان دور الشباب في تعزيز السلام والأمن، وبما يتماشى مع التزام الأردن بالمعايير الدولية.

كما تساهم هذه الخطة في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة، وتحديدًا الهدف الرابع الذي يركز على تعزيز جودة التعليم، وتهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وفقًا للهدف الخامس، وتدعم توفير فرص العمل اللائق وتعزيز النمو الاقتصادي كما جاء في الهدف الثامن، وتسعى إلى تقليل التفاوتات المجتمعية ارتباطًا بالهدف العاشر. وتعمل الخطة أيضًا على تعزيز السلام والعدل والمؤسسات القوية بما يتماشى مع الهدف السادس عشر، وتتطلب شراكات متينة في إطار الهدف السابع عشر لتحقيق الأهداف المشتركة.

تتوافق الخطة بشكل وثيق مع مسارات التحديث السياسي والاقتصادي والإداري للمملكة، إذ تدعم مشاركة الشباب في الأنشطة الاقتصادية والابتكار تحت مظلة رؤية التحديث الاقتصادي. كما تساهم الخطة في تعزيز إصلاحات القطاع العام والإصلاحات السياسية - بما في ذلك قانون الانتخاب الجديد- والتحول الرقمي الجاري لتعزيز المشاركة والشفافية والفعالية في هياكل الحوكمة ودعم الأنشطة الاقتصادية الرقمية.

تركّز الخطة على تطوير قدرات الشباب بما يؤمّن جاهزيتهم لتولّي أدوار متنوعة في المجتمع إنسجامًا مع استراتيجية تنمية الموارد البشرية، كما تدعم "المساهمات المحددة وطنياً" (NDCs) للأردن بموجب اتفاق باريس للمناخ، إذ تركز على مشاركة الشباب في العمل المناخي وجهود الاستدامة. إلى جانب ذلك، تتكامل الخطة مع الاستراتيجيات الوطنية للصحة والصحة النفسية من خلال معالجة احتياجات الشباب الخاصة وتعزيز رفاههم. هذا التوافق يضمن ألا تقتصر مساهمة الخطة على معالجة القضايا الخاصة بالشباب، فهي تُسهم أيضًا في تحقيق الأهداف الوطنية الشاملة للتنمية، مما يعزز نهجًا شاملاً ومتكاملاً للتقدّم المجتمعي.

(8) الأولويات والأهداف الاستراتيجية

(8.1) الأولوية الأولى: المشاركة المجتمعية

تُعَدُّ مشاركة الشباب أمرًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة والازدهار في الأردن. ونظرًا لأن المجتمع الأردني هو مجتمع فتيّ، فإنّ مشاركة الشباب في العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تتيح الاستثمار في طاقاتهم وإبداعهم وقدرتهم على الابتكار، مما يضمن تعزيز النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي.

تهدف الخطة إلى تعزيز دور الشباب في اتخاذ القرارات لتعزيز السلم المجتمعي بمفهومه الشمولي وتعزيز ثقتهم في مستقبل الأردن ومؤسساته.

إن تفعيل القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق الملكية الفكرية، وتنفيذ حملات إعلامية لتعريف الشباب بهذه الحقوق وأهميتها، إلى جانب زيادة الوعي بقانون الجرائم الإلكترونية وفلسفته لضمان حرية التعبير والشفافية بما يكفل خلق بيئة رقمية آمنة للشباب ودعم استفادتهم من وسائل التواصل الاجتماعي كمساحات رقمية إبداعية.

إن تحسين البنية التحتية للنقل لتوفير وسائل نقل آمنة ومتاحة للجميع هو أمر أساسي لضمان المشاركة الآمنة والفعالة للشباب، مع الأخذ بعين الاعتبار تلبية احتياجات الشرائح المجتمعية ذات الفرص المحدودة. ويُسهّم التخطيط الذي يراعي إحتلافات الجنسين وتعزيز تدابير السلامة في وسائل النقل العام في تحقيق شمول اجتماعي أوسع. وعلى صعيد المشاركة الرقمية، إن تدعيم الثقافة الرقمية لدى الشباب تعتبر عاملاً مهماً. كما أنّ التعاون مع المنظمات الشبابية من شأنه تعزيز مشاركة الشباب وتقديمهم كقوة مجتمعية فاعلة في ترسيخ السلم والأمن المجتمعي، ويكفل استفادتهم من الفرص المتاحة للتقدم التكنولوجي والاجتماعي. لذلك، تبدو الحاجة ملحةً لمراجعة بعض الممارسات لسد الفجوة في مشاركة الشباب، بما يشمل القضايا المتعلقة بالعمل المناخي والثقافة، لضمان مساهمتهم في تشكيل واقع مجتمعه ومستقبله.

الهدف: ترسيخ فرص الشباب -بتنوع مرجعياتهم وخبراتهم- للمشاركة الفاعلة على المستويين الوطني والمحلي.

- المستهدف 1: تحديد التحديات والعقبات التي تحول دون المشاركة الفاعلة للشباب وإزالتها.
- المستهدف 2: زيادة المشاركة الفاعلة للشباب في صنع القرار بشأن القضايا المتعلقة بالعمل المناخي.
- المستهدف 3: زيادة المشاركة الفاعلة للشباب في صنع القرار بشأن القضايا المتعلقة بالتراث الثقافي.

(8.2) الأولوية الثانية: الحماية

قامت الحكومة بدعم برامج حماية الشباب من خلال توفير بيئة آمنة وصحية للنمو والتطور، إضافة إلى تعزيز البنية التحتية القانونية، وتوفير خدمات الدعم الصحي والاجتماعي، وتنظيم حملات لتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية حماية الشباب.

ومن المهم تعزيز الوعي حول قانون الجرائم الإلكترونية وأحكامه بهدف توفير حماية الشباب من الجرائم الإلكترونية من خلال تنظيم حملات توعوية تسلط الضوء على حقوق الشباب والوسائل القانونية لحمايتهم، إلى جانب العمل على زيادة الوعي حول السياسات والبناء على القيم المجتمعية التي تشجع الاحترام المتبادل وتنظيم حملات مناهضة لخطاب الكراهية والتنمر الإلكتروني بما يساهم في بناء بيئة رقمية آمنة وداعمة لمواجهة خطاب الكراهية والتنمر الإلكتروني والمعلومات المضللة عبر الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة للعمل على التصدي لأية أعمال خارجة عن القانون من شأنها ترويع الناس، مع زيادة الوعي المجتمعي حول مثل هذه القضايا.

وينبغي إطلاق حملات توعوية بهدف تغيير النظرة السلبية التي ترتبط بطلب المساعدة من قبل النساء لمعالجة الحواجز التي تمنعهن من طلب المساعدة، ما يتطلب تقديم الدعم والحماية للنساء وأسرهن بالإضافة إلى العمل مع المؤسسات المختصة للتعامل بحساسية وسرية مع هذه الحالات، مما يعزز الثقة ويشجع النساء على طلب المساعدة من دون خوف من وصمة عار أو ضغط مجتمعي.

وفي الجانب الصحي، يُعدّ توفير برامج التثقيف الصحي الشامل للشباب والشابات عبر المحتوى الرقمي بالشراكة مع المختصين في الصحة خطوةً أساسية لضمان صحة الشباب، بحيث تشمل هذه البرامج جميع جوانب الصحة بما فيها الصحة العقلية

والصحة الجنسية والإنجابية وبعض المفاهيم الخاطئة حولها. كما يجب دعم المبادرات الشبابية التي تقدم التوجيه لأبناء المجتمع وتزودهم بالمعرفة اللازمة لتبني أنماط حياة صحية وتمنحهم الثقة عند طلب الرعاية.

وعلى صعيد إدارة النفايات، فإنّ تعزيز السياسات المستدامة يمثّل خطوةً ضروريةً لمواجهة التحديات البيئية والصحية المباشرة، وذلك من خلال تعزيز الوعي المجتمعي حول أهمية إدارة النفايات بطرق صديقة للبيئة، وتشجيع المبادرات التي تدعم هذا الهدف، بما يساهم في بناء بيئة مستدامة وصحية للمجتمع.

الهدف: تعزيز حماية ورفاه الشباب ومجتمعاتهم.

- المستهدف 1: تعزيز رفاه الشباب والشابات.
- المستهدف 2: ضمان حماية الشباب والشابات ومجتمعاتهم في الفضاءات الرقمية.
- المستهدف 3: تحديد العقبات والمعوقات والاجتماعية التي تمنع الشباب من الوصول إلى خدمات الدعم وإزالتها.
- المستهدف 4: تطبيق التدابير لمواجهة التهديدات التي تواجه السلم المجتمعي.

(8.3) الأولوية الثالثة: الوقاية

إن للوقاية أهمية خاصة في تعزيز سلامة المجتمع وتنميته، فقد كانت الغاية من مبادرة "رسالة عمّان" الملكية نشر قيم التسامح والاعتدال والاحترام المتبادل وترسيخ مبادئ العيش السلمي بين الناس، وتولي الحكومة أهمية خاصة بتعزيز الوقاية المجتمعية من خلال تنفيذ برامج ومبادرات لزيادة وعي الشباب وتوفير الفرص لهم لبناء مستقبل أفضل.

وسعيًا لمواجهة العنف والتطرف، لا بدّ من تعزيز فهم المجتمع لهاتين الظاهرتين، وتقديم برامج تهدف إلى تثقيف الشباب حول طرق مواجهتهما. يشمل هذا تطوير التعليم، وتنظيم حملات توعوية، ودعم المبادرات التي تعزز التماسك المجتمعي والتفاعل الإيجابي عبر الإنترنت وتبني القيم الوطنية، بما يحول دون انجرار الشباب نحو العنف والتطرف ويكفل استقرار المجتمع ومَنَعته.

يتميّز قرار مجلس الأمن رقم 2250 حول الشباب والسلام والأمن بكونه يعيد للشباب دور صانعي السلام، مما يتيح فرصة مهمة، إذ يمكن للشباب أنفسهم العمل على الوقاية من العنف والتطرف في أوساط الشباب وفي نطاق المجتمع.

الهدف: تنامي دور الشباب في تعزيز التماسك المجتمعي والوقاية من العنف والتطرف.

- المستهدف 1: استثمار إمكانات الشباب في الوقاية من العنف والتطرف.
- المستهدف 2: زيادة مشاركة الشباب في تعزيز التماسك المجتمعي والتفاعل الإيجابي عبر الإنترنت.
- المستهدف 3: تفعيل التدابير لبناء الثقة ودعم تبني الشباب لأجندات الإصلاح.

(8.4) الأولوية الرابعة: الشراكات القطاعية

تُعدّ الشراكات الفعّالة بين القطاعات المختلفة في الأردن أساسًا لتحسين جودة الحياة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتعمل الحكومة جاهدةً لتعزيز هذه الشراكات من خلال تنفيذ سياسات وبرامج تهدف إلى تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. تسعى هذه الجهود إلى توفير بيئة تدعم الابتكار وتمكّن الشباب من المشاركة الفعّالة في بناء مستقبلهم وتحفيز النمو الاقتصادي. وتشمل الشراكات أيضًا المنظمات التي يقودها الشباب، مع التأكيد على أهمية تعزيز الشراكات بين الأجيال وتفعيل الحوار بين الفئات العمرية المختلفة. وفي هذا السياق، يجب التأكيد على دور الشباب والشابات كشركاء أساسيين في العمل من أجل بناء السلام.

إن البطالة والفقر من أبرز التحديات التي تواجه الشباب في الأردن، وهذا يستدعي تطوير برامج فعّالة توفر فرص تشغيل للشباب والشابات مع مراعاة ملئها تبعًا لمعايير الجدارة والكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز برامج التدريب المهني التي تؤهل الشباب لسوق العمل وتساعدتهم على اكتساب المهارات اللازمة لتحقيق النجاح في وظائفهم.

وتمثل الأمية المالية عائقًا أمام تحقيق الاستقلال المالي للشباب، لذلك يجب توفير برامج محو الأمية المالية التي تساعد الشباب على فهم أساسيات الإدارة المالية، بما في ذلك كيفية إعداد الميزانيات والادخار والاستثمار والاقتراض المسؤول. هذه البرامج تهدف إلى تمكين الشباب من اتخاذ قرارات مالية مدروسة تساهم في تحسين حياتهم الاقتصادية.

وإنّ الوصول إلى المعلومات الموثوقة والمبنية على الحقائق في منصات التواصل الاجتماعي يعدّ أمرًا بالغ الأهمية في العصر الرقمي، بما يزيد من الحاجة إلى دعم المبادرات الرامية إلى تحسين إمكانية الوصول إلى هذه المعلومات. ومع تزايد الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة في العصر الرقمي، أصبح من الضروري تعزيز الحماية والأمان للشباب في الفضاء الرقمي، وتطوير برامج تعليمية تهدف إلى تقوية قدرة الشباب على التفكير النقدي وحمايتهم من المخاطر الإلكترونية.

الهدف: تعميق التعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية والشباب.

- المستهدف 1: بناء التعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية التي تدعم مشاركة الشباب الاقتصادية على المستويين الوطني والمحلي.

(8.5) الأولوية الخامسة: تعزيز إدماج الشباب

تعدّ هجرة الشباب وأفة المخدرات من القضايا الحيوية التي تواجه الشباب في الأردن، ويهدف المحور الخامس من القرار 2250 إلى مساعدة الشباب المتأثرين للانتقال من حالة الانفصال عن المجتمع إلى إعادة تأهيلهم وإدماجهم اجتماعيًا واقتصاديًا واسترجاع مواطنهم الفاعلة. وفي هذا الإطار، يعمل الأردن جاهدًا على تنفيذ برامج تهدف إلى تعزيز التكامل الاجتماعي والاقتصادي للشباب من خلال تحسين فرص العمل وتوفير الدعم اللازم للشباب المتأثرين بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية.

إنّ تحسين ظروف العمل وتشجيع الابتكار والمواهب وتقديم رواتب تنافسية، جميعها عوامل تسهم في الحد من هجرة الشباب والاستفادة من قدراتهم في تطوير المجتمع والاقتصاد، وتعد مكافحة الجرائم المرتبطة بالمخدرات من القضايا الأساسية التي تستدعي المعالجة الجادة، إلى جانب ذلك يجب تقديم الدعم اللازم لضحايا المخدرات مع التركيز على الوقاية منها وزيادة الوعي المجتمعي حول مخاطرها، وهذا يتطلب تعاوناً مشتركاً بين الجهات الحكومية وغير الحكومية لتوفير بيئة آمنة وداعمة للشباب.

إنّ توفير المساحات الابتكارية مع ضمان إمكانية الوصول إليها يمثل خطوة مهمة نحو تعزيز الإبداع والابتكار بين الشباب، بما يساهم في تنمية مهاراتهم وتطوير مواهبهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

الهدف: تعزيز استرجاع الشباب وإعادة إدماجهم في المجتمع.

- المستهدف 1: ضمان تنفيذ إجراءات فعالة لإعادة تأهيل وإدماج الشباب والشابات.
- المستهدف 2: تطوير المساحات الفنية والابتكارية مع ضمان إمكانية الوصول إليها.
- المستهدف 3: تعزيز المبادرات للاحتفاظ بالمواهب الشابة والحد من هجرة الشباب من خلال تحسين ظروف العمل وتشجيع الابتكار وتقديم رواتب تنافسية.